

واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

The reality of the FDI climate in Algeria

د.زكرياء بله باسي^{1*} ، د.فريدة عزازي² ، أ.وفاء بنين³

¹ جامعة الوادي / الجزائر

² جامعة البليدة / الجزائر

³ جامعة الوادي / الجزائر

ملخص: قامت هذه الدراسة بتحليل المحيط الاقتصادي المحلي المؤثر على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، كما تم التوصل إلى تحديد أهم معوقات وجود مناخ استثماري ملائم، مع التطرق إلى السياسات العامة المقترحة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة مناخ الأعمال وتخفيض المخاطر المتعلقة بمناخ الاستثمار، بالإضافة إلى إعداد وتطوير الإطار المؤسسي اللازم لإدارة وجذب هذه التدفقات.

الكلمات المفتاح : الإطار التشريعي، الضمانات الممنوحة، الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الأعمال

Abstract: This study analyzed the local economic environment affecting the climate of foreign direct investment to Algeria, and it was identified the most important obstacles to the existence of an appropriate investment climate, with reference to the proposed public policies to develop and upgrade foreign direct investment and improve the business environment and reduce risks related to the investment climate, in addition. To develop and develop the institutional framework necessary to manage and attract these flows.

Keywords: Legislative framework, Guarantees granted, fdi, Business climate

I- تمهيد :

لا يمكن الحديث عن إمكانية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل غياب مؤشرات واقعية تقيس مستوى التشريع الذي وصل إليه البلد، وما مدى توفره على جملة من الإجراءات المنافسة لتشريعات قدمتها بلدان إقليمية على الأقل بنفس الملاحظة وبنفس الدرجة من الأهمية تعطى لحالة المؤسسات المستقبلية أو الموظفة لها الاستثمار من حيث التطور الذي وصلت إليه من جراء الإصلاحات الجارية.

للقوف عن كتب، ولمعرفة أهم مكونات البيئة التشريعية والمؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ارتأينا أن نتطرق إلى أربع زوايا نراها ضرورية وهي: عرض الإطار التشريعي، ثم الضمانات التي قدمتها الجزائر أو وافقت عليها من أجل حماية الاستثمار الأجنبي المباشر، بعدها نتعرض إلى المحيط المؤسسي بصفته الآلية التي تنجز بها هذه الاستثمارات، لنرى في الأخير ما إن كان مناخ الاستثمار في الجزائر يتناسب مع المعايير الدولية من خلال دراسة مقارنة، ثم نقيس درجة الاستقطاب والأسباب التي تقف وراء ذلك.

1.I- إشكالية الدراسة: على الرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فإن حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية لم ترقى إلى المستوى المطلوب في ظل وجود الفرص والإمكانات المتاحة، مما يؤكد أن هناك جملة من العراقيل التي تقف حائلا أمام تدفقها، وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: **هل مناخ الاستثمار في الجزائر بمعطياته الحالية ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟**

2.I- أهمية الدراسة : تأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت الراهن كونها تفتح آفاقا جديدة للمهتمين بموضوع بيئة مناخ الاستثمار من خلال دراسته، خاصة مع توجه اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر في مطلع تسعينات القرن الماضي، ورغبتها في تطوير آليات الاستثمار والنهوض بالتنمية في بيئة مناخ أعمال هشة تشهدها الساحة الاقتصادية والسياسية في وقتنا الراهن، وتطمح بتمديد الروابط والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وضمان بقائها مع المنظمة العالمية للتجارة ومن أجل انتهاز فرصة الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتتزايد أهمية الدراسة من منطلق أن كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها في خلق مناخ استثماري ملائم.

3.I- أهداف الدراسة: يمكن تلخيص لأهداف البحث في النقاط التالية:

- إبراز مقومات المناخ الملائم للاستثمار التي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قراراتهم المتعلقة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثماراتهم وفي ظل القضاء على عصابة رجال المال الفاسدين.
- معرفة أهم اتجاهات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر
- معرفة ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار ومحاولة الوقوف على بعض جوانبه بالتشخيص والتحليل.
- التعرف على معوقات الاستثمار في الجزائر، وحصر أهم الاقتراحات الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر بهدف إزالة كل القيود والمعوقات للسماح بتدفق حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه دورة النشاط الاقتصادي الوطني.

II - الإطار التشريعي:

إن المتتبع لسياسة الجزائر في معالجة الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية التعامل معه في إطار التشريعي والمؤسسي منذ الاستقلال إلى اليوم سوف يقف على ثلاث مراحل أساسية⁽¹⁾، حيث تنفرد كل مرحلة عن الأخرى بمتغيرات سياسية واقتصادية تعطي طابعا خاصا في كيفية التعامل معه.

1- المرحلة الأولى: فهي تمتد من عشية الاستقلال إلى نهاية الثمانينات بتبني الجزائر لإستراتيجية تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه، مما انعكس في سيادة الشك السياسي، وإضعاف الشركات المحلية (القطاع العام)....، مما دفعها إلى اتخاذ إجراءات منعت هذا النوع من التمويل الأجنبي في عملية التنمية، والتي مولت أساسا من موارد المحروقات، والاعتماد المتزايد على المديونية الخارجية.

مع هذا فقد شهدت هذه الفترة أربعة قوانين، يهدف كل واحد منها إلى معالجة بعض الاختلالات أو مكامن الضعف التي صاحبت تطور الاقتصاد الجزائري وتأثره بمتغيرات داخلية كانت أو خارجية، وعلى ضوء ذلك سوف نعرض حزمة من التشريعات مدونة عليها أهم الملاحظات:

1 1 - قانون 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 (أول قانون خاص بالاستثمار):

الهدف من ورائه هو مخاطبة الرأسمال الأجنبي بعدم مغادرة أرض الوطن آنذاك والمشاركة في بناء الاقتصاد الوطني، وهذا ما تؤكدته المادة 23 منه، إلا أنه لم يترجم في الميدان بسبب المحيط السياسي الذي ينادي بقيام نظام اشتراكي يستند على القطاع العام، بالإضافة إلى ما ميز تلك الفترة من ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الهياكل القاعدية، وخوف القطاع الخاص الأجنبي على مصالحه.

1 2 - قانون الاستثمار لسنة 1966:

بعد التصحيح الثوري مباشرة شهد القطاع الاقتصادي هو الآخر تصحيحا للقانون السابق الذي لم تأت ثماره، فكان القانون 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، وكان أكثر شرحا وتحديدًا لتدخل القطاع الخاص وكذا الامتيازات والضمانات التي يوفرها للمستثمر ودون الولوج في تفاصيله، إذ نشير أن تطبيقه أسند إلى ثلاث لجان جهوية للاستثمار والتي تم انشاؤها سنة 1963، وأعيد تنظيمها من قبل قانون 1966، أما نتائجه في الميدان فقد كانت ايجابية مقارنة بالقانون السابق وخاصة الفترة الممتدة بين (1967-1970)، حيث أنشأت بعض الشركات المختلطة من طرف المتعاملين المحليين والأجانب، لكن وبسبب السياسة الاقتصادية المتبعة آنذاك والتسيير البيروقراطي، كل هذا أدى إلى محدودية أثر هذا القانون.

1 3 - قانون الاستثمار لسنة 1982:

شهدت الجزائر منعرجا جديدا مع بداية الثمانينات تمثل في وضع إستراتيجية تنموية تركز على لا مركزية تسيير الاقتصاد الوطني، واشتراك القطاع الخاص حسب ما ينص عليه القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 والذي يشير إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- الرفع من طاقة الإنتاج الوطني وإنشاء مناصب شغل جديدة وزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة.

- العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص، وإعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي، والوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة

وفي هذا الإطار، يمكن القول أن هذا القانون لم يحقق ما كان مرسوما له ولم يجد الدعم الكافي ميدانيا، نظرا لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- الاستثمارات الخاصة محلية كانت أم أجنبية لم يحن وقتها بعد لتحتل مرتبة الصدارة فهي ليست من أولويات البرنامج.

- ثقافة هيمنة القطاع العمومي على النشاط الاقتصادي والعقلية البيروقراطية حالت دون التوسع في هذا التوجه.

1 4 - قانون الاستثمار لسنة 1986:

جاءت سنة 1986، وجاءت معها زلزال الأسعار البترولية في السوق العالمي، وضرب بقوة عمق الاقتصاد الوطني الذي كان ولا

يزال مبنيا على الريع البترولي، وتقلص دور الاستثمارات الوطنية وأصبحت ميزانية الدولة بالاختناق المالي، فاستفاق صناع القرار في بلدنا على هذا الوضع، فكان قانون 19 أوت 1986، الذي جاء ليتمم قانون 11/82 ويدخل تغييرات في ميكانيزم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصا على مستوى قطاع المحروقات والذي يعد بحق الإطار القانوني لتدخل الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، حيث أرسى قواعد التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها، وكذا حقوق المؤسسات التي تمارس هذا النشاط، ويمكن بذلك الشركات الأجنبية من التدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية (سوناطراك) فقط، شريطة ألا يتعدى الرأسمال الأجنبي 49%.

وفي هذا الإطار، فقد حدد هذا القانون جملة من الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي:

- المشاركة في هياكل التسيير

- رفع أو خفض رأسمال الشركة المختلطة

- تحويل أرباح المنتج

- ضمان التعويض في حالات التأمين أو نزع الملكية

- تحويل جزئي لأجور العمال الأجنبية

مما سبق ذكره، بعد مراجعة القوانين التي كرس مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عشية الاستقلال وصولا إلى القانون الأخير 13/86، ووقفنا على بعض الأهداف والنتائج، نكون بذلك قد طوينا مرحلة من مراحل في حياة المجتمع الجزائري الاقتصادي، والتي وقفنا على نهايتها ونحن ننظر إلى اقتصاد لم يسعفه الحظ أن يقف على قدميه ولم يتركوا له الفرصة بأن يتنفس، بل أجبروه على بداية

الإنعاش، بالرغم من الضخ الهائل لأكسجين الاستثمارات (في حدود 47 % من الناتج الداخلي الخام)، وسوف نجد في نهاية المطاف محاولة إجباره على التقاعد.

إذن، كانت هذه المرحلة لا هي من حظ القطاع العام والاستثمارات العمومية، ولا هي من حظ الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم أنه كان غير مرغوب فيه، وأن الخيار السياسي والاقتصادي كان يتنافى اللجوء إليه.

2-المرحلة الثانية: جاء مطلع التسعينات وهو يحمل معه خبر وفاة التوجه الاشتراكي لتسيير الاقتصاد على يد دستور 1989، حيث عرفت فيها الجزائر حالة من الانسداد بفعل انهيار أسعار النفط، وارتفاع أعباء المديونية الخارجية مع عدم وجود مصادر لتمويل أعباء التنمية المتزايدة بفعل انحسار حركة الإقراض، وتراجع أهمية المعونات الخارجية، هذا ما أفرز حالة من الاختلالات على مستوى التوازنات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وبدأت تدخل مرحلة من الانفجار السياسي والانفلات الأمني، فالتجهد إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها، فاشترط الدائنون تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي، ومع موافقة الجزائر على ذلك فقد أقرت فعليا توجيهها نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، مما فتح صفحة جديدة من التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر.

لكن مع هذا شهدت المرحلة الثانية من التشريع حول الاستثمار الأجنبي المباشر قوانين ومراسيم أقل ما يقال عنها أنها جريئة، بحيث تكتشف من خلالها طي صفحة الماضي والتوجه نحو أفق يعيد للقطاع الخاص دوره الحقيقي حتى وإن احتاج إلى فترة انتقال، يتجاوز من خلالها تركة ثلاثين سنة وعقلية كنا قد وصفناها بعقلية " البايك " . فما يترى القوانين التي شهدتها هذه المرحلة:

2-1- قانون النقد والقرض لسنة 1990:

بالرغم من أن قانون 90-10⁽²⁾ هدف إلى تفعيل السياسة النقدية، مما يعني أنه ليس قانون استثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مرموقة، وسمحت لهم بمزاولة نشاطهم الاستثماري في الجزائر.

حدد هذا القانون وبوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وجسد بذلك ولأول مرة شعار " الباب المفتوح " حيث تتميز بما يلي:

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر
- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال
- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع طرف الأجنبي
- التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام، وبهذا فقد أكد على بدأ المساواة بين مختلف المستثمرين

ونشير إلى أن صلاحيات إصدار الترخيص للاستثمارات الأجنبية المباشرة والخاصة بالصعيد المالي والاقتصادي وتنظيمها مفوضة لمجلس النقد والقرض، بالإضافة إلى استقبال الملفات ودراستها، وتقنين شروط الاستثمارات الأجنبية وإجراءات الحصول على رخصة التطابق.

2-2- المرسوم التشريعي رقم 12/93:

تعتبر أواخر سنة 1993 من أصعب المراحل الزمنية التي مرت بها الجزائر، إنها مرحلة متقدمة جدا من عمق الأزمة الجزائرية المتعددة الأبعاد حتى سمي آنذاك برنامج الحكومة ببرنامج "اقتصاد الحرب"⁽³⁾، حيث المواجهة الشرسة مع المنظمات الدولية في الخارج من جراء المديونية والأخرى سياسية، إذ أنه بكل بساطة "الحصار غير المعلن". أما على مستوى الداخلي فقد مرت بنا هذه المرحلة في تحليلنا السابق، يكفي ما يشهد عليها الانزلاق السياسي، وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الدولية، واستفحال البطلة وتدني القدرة الشرائية للمواطن، وتدهور الخدمات الاجتماعية.

في هذا الجو ولد هذا المرسوم المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات، وهذا من قبل المجلس الأعلى للدولة الذي كان يقود البلاد آنذاك، حيث أكد برنامج الحكومة على مراجعة قانون النقد والقروض، وبالتالي إصدار هذا القانون والذي يعد إطارا منظما للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يوفر شروط جذب واستقبال بصورة أفضل من القانون السابق لكونه يتناول ولأول مرة نظام المناطق الخاصة والحرّة، ونظام العقود، ويتطرق إلى الاستثمار في الجنوب الكبير وغيره.

يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الأجنبية والوطنية الخاصة سيما ما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات وغير مخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بنص تشريعي، هذا ما تؤكده المادة (01) من القانون، واختصار فإن ما جاء به هذا المرسوم من جديد يمثل في:

- إلغاء القيود التي ميزت قوانين 1982 و 1986 فيما يتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط
- استبعاد كل المعوقات التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو مبنية على أساس الشراكة (المادة 49 منه).
- حدد المرسوم الشروط الكفيلة بالاستثمار في الجزائر، والواجب على المستثمرين مراعاتها والمتمثلة في ضرورة التصريح بالاستثمارات لدى وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)، وبضرورة الحصول على الموافقة المتعلقة بطلب منح الامتيازات خلال 60 يوما (المادة 04 منه) إلى جانب هذا باقي الامتيازات في الضرائب والجمارك والضمان والتحويل... الخ.

وهنا يمكن الإشارة عن هذا المرسوم إلى أن قانون المحروقات رقم 14/86 والذي مر بنا، قد شهد تعديلات لصالح قطاع المحروقات في مجال الاستثمار نذكر أهمها:

- **قانون 2005 للمحروقات⁽⁴⁾**، يهدف إلى إنهاء الهيمنة الأحادية لشركة سوناطراك على قطاع المحروقات في الجزائر سواء في مجال الاستكشاف أو الإنتاج أو أنشطة النقل، وجعلها على قدم السواء مع الشركات الدولية للنفط والغاز في مجال الاستثمار ضمن بيئة تنافسية شفافة، وذلك من أجل تحرير قطاع الحر وقات.
- **تعديلات 2013 على قانون 2005 للمحروقات (عود على بدء)**، حيث شهدت الجزائر تراجعاً شديداً في الاحتياطات النفطية والغازية وفي الإنتاج، نتيجة لاعتماد قانون 2005، وقد تم ملاحظة ذلك منذ 2006 بحيث تراجع إنتاج الجزائر من المحروقات بنسبة 25 %، وكان يمكن اكتشاف ذلك حتى خارج أثر الأسعار وحصص تصدير في أوبك. ويعود تراجع الإنتاج

في الجزائر إلى موقف الشركات الأجنبية التي كانت بإمكانها لوحدها اكتشاف في الطبقات الثانوية وفي حقول الغاز الصخري (5).

ولم توفق الجزائر في إعلان مناقصات دولية جديدة للاستكشاف سنة 2014، لأن قطاع المحروقات في الجزائر أعطى رسائل سلبية للشركاء الأجانب عن جاهزيته للاستثمار، وتضاعفت الشكوك حول ربحية الاستثمار في الجزائر، مما دفع بسوناطراك إلى اعتماد مخطط استثمار وطني بحجم 80 مليار دولار منذ الخمس السنوات الماضية، والذي يعتبره البعض مخططا محفوفًا بالمخاطر أثناء تراجع أسعار النفط في هذه الفترة، الأمر الذي قد يقلص بشكل حاد من مكرر الربحية، وآجال استرداد رأس المال. فضلا عن ذلك، فإن زيادة قضايا التحكيم الدولي في المنازعات التجارية

التي نشبت بين سوناطراك وشركات الطاقة الكبرى مثل شركة "ريسول" وشركة "وأناداركو" شوهت من صور بيئة الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري.

2 - المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي شهدت نوعا من الاستقرار السياسي والأمني، وجوا تسوده حركية ديمقراطية وإعلامية، وعودة الجزائر إلى المحافل الدولية، وذلك بالتزامن مع تفعيل قانون الرحمة، والمصالحة الوطنية وارتفاع رصيد الإيرادات من المحروقات، ووضع ثلاثة برامج حيز التنفيذ للنهوض بالتنمية في مناخ تسوده مؤشرات إيجابية للاقتصاد الكلي.

هذا ما جعل الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2016 تتميز بحزمة كبيرة من القوانين والأوامر والمراسيم، كلها تدخل في عمق الإصلاحات، وقد مست كل القطاعات بدون استثناء، لذلك سوف أتعرض للتشريعات التي عاجلت من جديد سياسة الدولة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذات دلالة على النحو التالي:

- القوانين : لقد شهدت الفترة حتى الآن أكثر من عشرين قانونا، بالإضافة إلى الأوامر الرئاسية والمراسيم التنفيذية التي شهدت هي الأخرى مستوى قياسيا تصب كلها في تحسين مناخ الاستثمار، ودون الدخول في تفاصيل كل قانون أو أمر أو مرسوم تنفيذي، أود التأكيد فقط على آخر تعديل ما ورد في هذه التشكيلة من قانون الاستثمار الجديد باعتباره آلية من آليات الإصلاح والتحسين في مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2016 .

- قانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار:

يهدف هذا القانون الاستثمار الجديد إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات⁽⁶⁾ لقد أحدثت الإجراءات التي جاءت بها الحكومة الجزائرية في قانون الاستثمار الجديد والذي قالت عنه أنه يختصر الشروط الملائمة لدعم الاقتصاد الوطني وحفز الاستثمار. وكانت قاعدتان اثنتان مجال جدل لفترة طويلة بين مختلف المتدخلين في الشأن الاقتصادي الجزائري داخليا وخارجيا هما قاعدتان الشفعية أو الرحمة في مجال الاستحواذ على أسهم الشركات الأجنبية المتنازل عنها، وقاعدة أغلبية رأس المال مشاريع الاستثمار لصالح الطرف الوطني، أو ما كان يعرف بنسبة 49-51%. وانتهت النتيجة بين الغرفتين العليا والسفلى والحكومة إلى إسقاط هاتين القاعدتين وإحاق تفصيلها بقوانين المالية. فماذا ينتظر من القانون الجديد للاستثمار من منظور الإقلاع الاقتصادي المرجو؟ وما المتوقع من إحاق قاعدتي السيادة الاقتصادية بالنصوص التشريعية الأخرى؟

أثبتت تجربة الاستثمار في الجزائر منذ الاستقلال جدوى رأس المال الوطني والاستثمارات القاعدية الكبرى المبنية على قطاع الدولة في تحقيق النمو تماما، كما أثبتت تجربة القطاع الخاص حدودها بسبب الطابع العائلي للمؤسسات وتواضع رأسمال العائلات بسبب موقفها التاريخي من آليات التمويل (البنوك وسوق المال).

أما القطاع الأجنبي، فبيانات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عند مقارنتها بدول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (دول MENA)، لا تبعث على الارتياح من زاويتين⁽⁷⁾: الأولى حجم التدفق الذي لم يتجاوز 2 مليار دولار في المتوسط السنوي، الثانية تفضيلات المستثمر الأجنبي والتي لا تتعدى مجال القطاعات ضعيفة المخاطر أو عالية منسوب الربح. وفي كلتا الحالتين ظل إسهام الاستثمار الأجنبي هامشيا في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الكلي خارج المحروقات.

يبدو لنا، أن الوطنية الاقتصادية في بلادنا لا تزال جديرة بالثقة في تحقيق الإقلاع المرجو للبلاد على شرط تطوير الإدارة الفنية لرأس المال الدولة، وإعادة بعث القطاع العام على أساس الشراكة الإستراتيجية المبنية على معارف وتكنولوجيا وخبرات القطاعين الخاص والأجنبي، وبالتالي فإن إسقاط قاعدة أغلبية القطاع الوطني في الاستثمارات من القانون الجديد للاستثمار وحدها لن تضيف شيئا لمشهد النمو، ولن تدفع بتدفق أكبر من الاستثمارات الأجنبية إلى السوق الوطنية إلا مع الرفع من درجة (الجاذبية) و (التنافسية) في مناخ الأعمال، أي تطوير الإدارة الاقتصادية وتحسين معايير الخدمات المرافقة للاستثمار.

إذن، ستتكفل قوانين المالية بتفاصيل القاعدة 49-51 % حسب ما ورد عن الحكومة وهو ما يؤكد هذا التحليل ويجنب المخاوف من تغول القطاع الأجنبي، ويكون من المناسب التكفل بأدوات مرافقة لعملية استبدال قوانين المالية بقانون الاستثمار في تحديد تدخل القطاع الوطني أمام القطاع الفلاحي.

ويلاحظ على منظومة الاستثمار الأجنبي بالجزائر غلبت عليها الطابع التجاري على حساب الطابع الصناعي، وتذهب البيانات إلى تسجيل 110 مشروع استثماري فقط بين 5141 طلب تجاري سجلت لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين (2008-2013). ولهذا من السهل جدا تحقيق العوائد المطلوبة على هذا النوع من الاستثمار بفضل ارتفاع منسوب الطلب الداخلي على السلع والخدمات وعلى رأسها قطاع النقل والاتصال والتجارة الخارجية، وهو ما يساعد الشركات الأجنبية على تطوير آجال الاستيراد، ومن ثمة التنازل على أسهمها ولو تحت القيمة السوقية لها (حالة شركة أوراسكوم مثلا).

III- الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من خلال قراءتنا وتحليلنا للمنظومة القانونية التي مرت بنا والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أنها تؤكد (من خلال مختلف المواد أو المعاهدات والمواثيق التي وقعتها الجزائر سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف)، على مراعاة المصالح المشتركة بين الجزائر وبين الطرف المتعامل معها، وبالتالي فهي تبرز في الحقيقة عامل الثقة الواجب توافره، خاصة على مستوى الضمانات التي تقدمها الدولة لصاحب الاستثمار الوافد، أو الالتزامات الدولية الناجمة بفعل الاتفاقيات المبرمة، وحق اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة أو التحكيم الدولي .

1- الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر: نعي بالضمانات القانونية مجموعة الضمانات التي تم النص عليها ضمن التشريعات الداخلية للدولة المضيفة للاستثمار (الجزائر). حيث تناول القانون رقم 09-16 الصادر بتاريخ: 3 أوت 2016 المتعلق

بترقية الاستثمار، هذه الضمانات في الفصل الرابع منه تحت عنوان الضمانات الممنوحة للاستثمارات، وذلك من المادة 21 إلى غاية المادة 25 منه، وذلك كما يلي:

1-1-1- ضمان المعاملة المنصفة والعادلة: تنص المادة 21 من القانون المذكور أعلاه على أنه: " مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المتعلقة باستثماراتهم " حيث يستخلص من هذه المادة أن المشرع الجزائري يساوي في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين، بمعنى تسهيل ممارسة النشاط الاقتصادي لجميع الأشخاص دون تفرقة بين الوطنيين منهم والأجانب.

1-2-2- ضمان استقرار أحكام القانون المعمول به: ترص المادة 22 من القانون 09-16 المذكور أعلاه أنه: " لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلاً، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة "، على اعتبار أن مبدأ استقرار التشريع الخاص بالاستثمار يتيح للمستثمر الأجنبي العمل على أرضية قانونية ثابتة، كونه يفضل الإطار القانوني الذي لا يلحقه تغيير عميق، لأن التغييرات الفجائية في التشريع الخاص بالاستثمارات غالباً ما تضيع على المستثمرين فرصة الربح.

1-3-3- ضمان عدم نزع ملكية المشروع الاستثماري: ترص المادة 23 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار على أنه:

" زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف ". وهذا ما يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار دون تخوف مادام أن الملكية محمية بموجب هذا القانون.

1-4-4- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وعائداته: كرس المشرع الوطني هذا الضمان صراحة من خلال المادة 25 من القانون 09-16 المذكور أعلاه والتي ترص على أنه: " تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقاً من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم ".

2- الضمانات الاتفاقية للمستثمر الأجنبي في الجزائر: بالنظر لعدم كفاية الضمانات التشريعية وحدها لتحقيق الحماية الكافية للمستثمرين الأجبيين، وبالنظر لعدم استقرارها وقابليتها للتعديل والإلغاء، تلجأ الدول المصدرة للاستثمار إلى وسائل قانونية أخرى أكثر قوة وضمان، تتمثل في عقد اتفاقيات ثنائية أو جماعية مع الدول المستقطبة للاستثمار.

وفي هذا السياق فقد أبرمت بلادنا العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية سواء مع الدول العربية أو مع دول أخرى غير عربية ومن أهم هذه الاتفاقيات:

1-2-1- الاتفاقيات الدولية الثنائية: أبرمت الجزائر 45 اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمار⁽⁸⁾، ونظراً لتشابه معظم الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر في مجال تشجيع الاستثمار واحتوائها على نفس المبادئ والمعاملات الخاصة بالاستثمار الأجنبي فسنعرض الاتفاق المبرم بين الجزائر والكويت والاتفاق بين الجزائر والدانمارك كنموذج من هذه الاتفاقيات.

2-2- الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف: نظرا لتعدد الاتفاقيات ذات البعد الدولي التي أبرمتها الجزائر مع عدة دول فإننا سوف نسلط الضوء على دراسة أهمها والمتمثلة في اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العرب⁽⁹⁾، واتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي⁽¹⁰⁾.

2-3- الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر: من أجل توفير الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي وضمان ثقته، فإن الجزائر قد صادقت على عدة اتفاقيات دولية أنشأت هيئات دولية متعلقة بضمان وحماية الاستثمار أهمها: المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار الذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية واشنطن سنة 1965، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تأسست بموجب اتفاقية سيول لسنة 1985.

فمن المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار (CIRDI)، فقد وافقت الجزائر على اتفاقية واشنطن المتضمنة لإنشاءه بموجب الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 1995/01/21 وصادقت عليها بموجب المرسوم الرئاسي 95-346 المؤرخ في 1995/10/30⁽¹¹⁾.

أما عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (AMGI)، فقد أنشأت بموجب اتفاقية سيول المبرمة في 11 أكتوبر 1985، والجزائر ورغبة منها في ضمان الاستثمارات وافقت عليها بموجب الأمر 95-05 المؤرخ في 1995/01/21⁽¹³⁾، ثم صادقت عليها في: 1995/10/30 بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 95-345.

وتعتبر الوكالة هيئة قانونية تتمتع بالشخصية المعنوية الكاملة، ولها القانونية وأهلية التقاضي، كما تتمتع برأس مال قدر عند إنشائها بـ 1000 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة وكل حق سحب خاص يساوي 1.082 مليون دولار وهو قابل للارتفاع كلما ارتفع عدد الأعضاء.

وهكذا وبانضمام الجزائر لأهم الهيئات المكرسة للحماية الدولية للاستثمار الأجنبي، فإنها تكون قد وفرت الجو المناسب والشروط الكافية لضمان الاستثمارات الأجنبية ولاسيما وأنها في جولات مع المنظمة العالمية للتجارة التي تسعى جاهدا للانضمام إليها وفي هذا الإطار، جاء تقرير حسب الندوة الأهمية للتجارة والاستثمار لسنة 2017 حول الاستثمار في العالم والذي نشرته الأمم المتحدة، فقد عرف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر ارتفاعا في سنة 2016 مسجلا ما قيمته 1.5 مليار دولار. حيث تحسنت الأرقام بشكل محسوس بعد النتائج السلبية التي سُجلت في سنة 2015، والتي تميزت بتأثر الاقتصاد بالصدمة البترولية التي كانت في بدايتها⁽¹³⁾.

كما ثمنت الهيئة تبني الجزائر قانونا جديدا حول الاستثمار القانون رقم (16-09)، الذي يعتبر عامل آخر يُحسب لها في مجال استقطاب الاستثمار الخارجي، حيث وفرت التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية. وأجرت الهيئة الأهمية في تقريرها مقارنة للوضع، عكس بالأرقام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر، والتي بلغت 1.546 مليار دولار في سنة 2016 مقابل 584 مليون دولار في 2015، إذ تضاعفت مرتين.

إضافة إلى التشريع الذي يعد واحدا من أهم مؤشرات مناخ الأعمال في استقراره ومدى الالتزام بتنفيذه، هناك أيضا من المؤشرات التي لا تقبل المساومة بالنسبة لأي مستثمر محلي أم أجنبي، لأنه وببساطة يكشف من خلالها مدى قوة وصلابة الضمانات المتوفرة التي تبعث على الطمأنينة، وبالتالي استقرار واستقطاب أكثر لمختلف المشاريع الاستثمارية.

وبقدر ما نملك من تفاؤل لمستقبل الاقتصاد الجزائري، ننظرا للإمكانيات الهائلة المتاحة، بقدر ما نصنع لأنفسنا إطارا من التشاؤم، حيث عندما نتذكر 50 سنة مضت بلا رجعة تخللتها أوجاع اقتصادية تزامنت مع فرص نادرة متميزة تساعد على الانبعاث والإنتعاق، والتحليق في آفاق الرخاء الاقتصادي للسواد الأعظم الذي يخيم على مستقبل شباب الجزائر.

وبناء على هذا الأساس، تجمع التقارير الخارجية ومنها آراء بعض الخبراء و المؤسسات الدولية، أن مناخ الأعمال في الجزائر لا يسجل تطورا كبيرا بل يشهد تراجعا مستنديا في ذلك إلى معطيات آخر تقرير "الدوينغ بزنس" 2018 لمجمع البنك العالمي، وهذا واضح عند مقارنة الإدارة الاقتصادية في الجزائر بنظيرتها في دول أخرى جاذبة للشركات الأجنبية، إلا أن ضعف اندماج الاقتصاد الوطني عالميا واعتماد النمو فيه على الاستثمارات العمومية القائمة هي الأخرى على إيرادات المحروقات يجعل منه اقتصادا متميزا في مجال الجذب الاستثمار الخارجي.

فالسوق الجزائرية غير معنية بالاككتابات المالية، ولا بالتوظيفات على رأس المال أو إدراجات البورصة، ولا بمشاريع الجذب السياحي ولا بمسار الخوصصة ولا بمنافسة القطاع العام من خلال سوق حرة ومنظمة لا يزال القطاع العام في كل من الصناعة والفلاحة الابن المدلل للدولة على الرغم من هشاشة القطاع الأول وخضوع القطاع الثاني لتقلبات الطبيعة.

فإذا كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي تتسم بالقبول والايجابية، فهذا مهم، وهو إنجاز طالما حلمنا به، لكن الأهم يكمن في مؤشرات الاقتصاد الجزئي، لأن الرؤية تتضح بالتفاصيل الدقيقة. وبناء عليه، ارتأينا أن نستعرض أهم المؤشرات الفرعية التي تشكل إطارا عاما لممارسة الأعمال في الجزائر ومقارنتها بدولتي الجوار تونس والمغرب نجد الترتيب كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب فيما يتعلق بمؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2018

المغرب	تونس	الجزائر	البلد	
			المؤشر	
75	74	166	المؤشر الكلي سهولة ممارسة الأعمال	
43	103	145	بدء نشاط تجاري (تأسيس المشروع)	
29	57	146	استخراج تراخيص البناء	
55	38	120	الحصول على الكهرباء	
76	86	163	تسجيل الملكية	
109	126	177	الحصول على الائتمان	
105	105	170	حماية المستثمرين	
62	81	157	دفع الضرائب	
102	91	181	التجارة عبر الحدود	
59	81	103	إنفاذ العقود	
130	57	71	تسوية حالات الإعسار	

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018، للتحليل أنظر الموقع التالي:

arabic.doingbusiness.org/data/explore economies/Algeria

من خلال مراجعة الجدول رقم (01)، نجد أن وضعية تونس والمغرب أحسن من الجزائر بالنسبة لمناخ ممارسة الأعمال إذ احتلت المرتبة 74 و75 على التوالي حسب تقرير 2018.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية احتلت الجزائر المرتبة 145 في مؤشر تسجيل الكيان القانوني للمشروع، إذ يتطلب تسجيل شركة 12 إجراء بمعدل 20 يوم، في حين أنه في تونس يتطلب الأمر 10 إجراءات بمعدل 11 يوم وفي المغرب إجراءات 4 بمعدل 10 أيام، وهذا ما يدل على ثقل الإجراءات الإدارية، وفيما يتعلق بعملية استخراج تراخيص البناء الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 146 فإن العملية تتطلب 17 إجراء بمعدل 205 يوم، بينما تونس 17 إجراء بمعدل 93 يوم وفي المغرب 13 إجراء بمعدل 91 يوم، وفيما يتعلق بالحصول على الكهرباء الذي احتلت فيه الجزائر 120 فإن العملية تتطلب 5 إجراءات بمعدل 180 يوم، بينما في تونس تتطلب العملية 4 إجراءات بمعدل 65 يوم، أما في المغرب 5 إجراءات بمعدل 57 يوم.

وجاء ترتيب الجزائر فيما يتعلق بمؤشر تسجيل الملكية 163 إذ يتطلب الأمر 10 إجراءات بمعدل 55 يوم، بينما تتطلب العملية 4 إجراءات بالنسبة لتونس بمعدل 39 يوم والمغرب 5 إجراءات بمعدل 30 يوم.

كما احتلت الجزائر مراتب متأخرة مقارنة بكل من تونس والمغرب فيما يتعلق بمؤشر حماية المستثمرين ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود، في حين نلاحظ أن مؤشر تسوية حالات الإعسار هو المؤشر الذي احتلت فيه الجزائر مرتبة متقدمة نوعا ما (المرتبة 71 مقارنة بالمؤشرات الأخرى وأحسن من المغرب التي احتلت المرتبة 130، لكن مع ذلك فإن تونس تقدمت على الجزائر إذ احتلت المرتبة 57.

من خلال قراءتنا لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال نلاحظ أن الجزائر لا تزال في حاجة إلى بذل المزيد من الجهد للتقليص من ظاهرة البيروقراطية والفساد المالي والإداري، والمزيد من إرساء قواعد الشفافية والإحكام، والتركيز على برامج التأهيل للكادر البشري، وفسح المجال أما الحرية الاقتصادية، إذ يشير المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (عمان 2016) للحرية الاقتصادية في العالم العربي إلى ترتيب الجزائر من بين 22 دولة في المراتب الأخيرة، حسب ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (02): يبين مؤشر الحرية الاقتصادية(*) لعينة من البلدان العربية

البيان	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
	العلامة	الترتيب	ع	ت	ع	ت	ع	ت	ع	ت	ع	ع	ت	
الجزائر	56.9	12	52.4	14	51.0	16	49.6	15	50.8	16	48.9	16	50.1	15
مصر	59.0	10	59.1	10	57.9	11	54.8	12	52.9	14	55.2	12	56.0	12
المغرب	59.2	9	59.6	9	60.2	8	59.6	8	58.3	9	60.1	8	61.3	8
تونس	58.9	11	58.5	11	58.6	10	57.0	10	57.7	10	57.7	10	57.6	10
البحرين	76.3	1	77.7	1	75.5	1	75.5	1	75.1	1	73.4	1	74.3	1
السعودية	64.1	7	66.2	7	62.2	7	60.6	7	62.2	7	62.1	7	62.1	7
قطر	69.0	2	70.5	2	71.3	2	71.3	2	71.2	3	70.8	3	70.7	3

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مؤشر الحرية الاقتصادية 2016 (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، عمان)، للمزيد من المعلومات أنظر الموقع التالي:

<http://globalstanding.ncsi.gov.om/djghblc>

(*) - مؤشر الحرية الاقتصادية: يقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية .

يمكن أن نستنتج من خلال مراجعة الجدول رقم (02)، مكانة الجزائر من بين هذه البلدان، ونحن على علم وثقة تامة أن الجزائر تمتلك مؤهلات، من مساحة جغرافية وكوادر بشرية، ناهيك عن الإمكانيات المادية والمالية، والموقع الجغرافي المتميز. إنها مفارقة تنم عن خلل عميق في كيفية إدارة مواردنا، لا يبرره سوى الرداءة في التسيير، والتقنن في الفساد، والتنصل من المسؤولية، وبالتالي المساهمة في تمديد التخلف.

V. سلة الاستثمار الأجنبي المباشر:

تبذل الجزائر مجهودات مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولهذا أصدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك من أجل تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي، وتتمتع الجزائر بالكثير من مزايا الموقع ذات البعد الطبيعي والتي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية والإصلاحات الهيكلية المحفزة جذب الاستثمارات . لتعميم الفائدة، سوف نقدم فكرة موجزة عن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2013 وديسمبر 2017)، وبعض النماذج المختارة التي يمكن أن تساعدنا على الوصول إلى بعض الحقائق لموضوعنا محل الدراسة .

جدول رقم (03) : أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

الدولة	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الشركات
الصين	10	3.539	5
سنغافورة	3	3.151	1
اسبانيا	10	2.565	6
تركيا	4	2.313	4
ألمانيا	7	380	7
جنوب إفريقيا	1	350	1
فرنسا	12	330	10
سويسرا	4	330	4
إيطاليا	1	232	1
المملكة المتحدة	2	212	2
أخرى	28	892	28
المجموع	82	14.293	69

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات 2017، ص 61

من خلال مراجعة الجدول رقم (03)، تعتبر الصين من أهم البلدان المستثمرة في الجزائر خلال الفترة من (2000 إلى 2017) من حيث عدد المشاريع وعدد الشركات المستثمرة بتكلفة قدرها 3.539 مليون دولار، تليها بعد ذلك سنغافورة بإجمالي 3.151 مليون دولار ثم تليها اسبانيا بإجمالي 2.565 مليون دولار، وهكذا حتى آخر دولة مستثمرة حسب تكلفتها .

إذن، بلغ المجموع الكلي للدول المستثمر في الجزائر بتكلفة تقدر 14.293 مليون دولار بواقع 82 مشروع منفذ و 69 شركة مستوطنة في الجزائر، هذه النسب الهزيلة من الاستثمارات الوافدة إلى الجزائر بالرغم من توفر الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب والاتفاقيات الموقعة من طرف الدولة الجزائرية، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى إلى مستوى الفرص المتاحة، وهذا راجع إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر ما زال يشوبه العديد من المعوقات. ولا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يجعل من الجزائر قبلة تكون من أولوياته، ومناخ الاستثمار يتميز بكلفة عالية من المخاطر بداية من نسبة 20 % من مجموع تكاليف المشروع، تقدم رشوة لمختلف الهيئات، وتنتهي بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، فيضطر للمغادرة بلا ضمانات.

أما في قطاع المحروقات وقطاع الطاقة والمناجم فقد سجلنا في مجموعهما ما يعادل \$ 3.141 تغطي 60 مشروعا، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (04): يبين الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة والمناجم

المبلغ المستثمر مليون \$	المبلغ المستثمر مليون دج	عدد المشاريع الممولة	تعيين
3.101	223.301	36	البتروال والغاز
0.40	2.885	24	الطاقة والمناجم والمقالع
3.141	226.185	60	المجموع

المصدر: تومي عبد الرحمان، "الانحراف الاقتصادي، العولمة والهيمنة والاستبداد السياسي-ملفات للمراجعة"، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة،

2014، ص 203.

VI. الخلاصة:

إن الاستثمار الوافد لبلادنا ليس بالقدر الذي كنا ننتظره ولا يستجيب إلى الفرص الكثيرة التي يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري، ونعتقد أن الخلل يكمن في عدم رغبة بعض الاحتكارات النافذة داخليا وخارجيا من استقبال هذا النوع من الاستثمار، وخاصة إذا كان من جنسية عربية، ومن منا لا يتذكر تحسر رئيس الجمهورية على 18 مليار \$ حينما أرادت وضع رحالها في الجزائر، غير أن أصحاب النفوذ والمصالح والتبعية وضعوا أمامها زُملة من العراقيل، فهاجرت إلى المغرب وتونس بلا رجعة، وعلى الرغم من تنصيب لجان على مستوى عال وترتيب لقاءات دورية، تبقى روح البيروقراطية والانحزامية تتقدم كل ما يقال عنه عوائق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

إننا بحاجة ماسة إلى شفافية في أي نشاط اقتصادي تماما، مثل حاجتنا إلى مصداقية في تنفيذ إرادة الشعب، وفوق كل ذلك حاجتنا أيضا إلى استثمار أجنبي مباشر يدرك جيدا المشكلات الاجتماعية التي طفت في السطح تناقضات وأزمات كانت مجهولة أو كانت الأدوية المسكنة تفلح في إخفائها.

رغم ما تمتلكه الجزائر من مختلف المقومات فضلا عن الجهود المبذولة والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية البينية في الجزائر يبقى دائما مناخها الاستثماري غير جذاب، لأن حجم هذه الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، حيث كانت بعيدة كل البعد عن ما متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوافر عليها الاقتصاد الوطني، حيث يعد قطاع المحروقات قطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية في الجزائر على حساب القطاعات الأخرى، مما خلق نوعا من عدم التوازن في الاقتصاد، مما يدل على غياب إستراتيجية واضحة لتوزيع هذه التدفقات الاستثمارية إلى القطاعات الأقل نموا.

- الإحالات والمراجع :

- (1) عميروش محمد شلغوم، " دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية "، مكتبة حسن العصرية، ط4، بيروت 2012 .
- (2) للاطلاع أكثر على هذا القانون وما يتضمنه من شروط تكوين مجلس النقد والقروض والمهام المنوط بها، راجع قانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 .
- (3) تومي عبد الرحمان، " واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، 2006.
- (4) المادة 12-10-06-05 المعدل والمتمم للقانون رقم 07-05 المتعلق بالمحروقات.
- (5) بشير مصيطفي، " مجلس الحكومة ومشروع قانون المحروقات الجديد... أي تعديل لأية سياسة "، جريدة الشعب، 31 جويلية 2012
- (6) للاطلاع أكثر على قانون 09-16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، راجع الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46.
- (7) بشير مصيطفي، " الجزائر 2030 ... رؤية استشرافية "، سلسلة صناعة الغد، دار جصور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.
- (8) KPMG : guide investir en Algérie, janvier 2017.
- (9) للاطلاع أكثر أنظر النص كاملا في المادة 11 من المرسوم الرئاسي رقم : 90-420 المؤرخ في 1990/12/22 ..
- (10) للاطلاع أكثر أنظر مرسوم الرئاسي رقم: 05-159 المؤرخ في أبريل 2005، يتضمن التصديق على الاتفاق الأوربي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوربية والدول الأعضاء فيها، جريدة رسمية عدد 31 ، مؤرخة في: 2005/04/30.
- (11) للاطلاع أكثر أنظر مرسوم الرئاسي 95-346 المؤرخ في: 1995/10/30 يتضمن المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول وربما الدول الأخرى المعدة في واشنطن في 18 مارس 1965 ، جريدة رسمية عدد 66.
- (12) للاطلاع أكثر أنظر أمر رقم 95-05 مؤرخ في: 1995/01/21 يتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، مصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 95-345 المؤرخ في 95-345 المؤرخ في 1995/10/30 جريدة رسمية عدد 07.
- (13) جميلة أ.، " تقرير اللجنة الأومية للتجارة والاستثمار : ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في 2016 "، مقال منشور بجريدة المساء، 10 جوان 2017.

- المراجع :

- عتو الموسوس، " النظام القانوني لفروع الشركات الأجنبية في الجزائر "، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010.
- فريد احمد قبالان، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دراسة مقارنة "، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة 2008.

- بوراس مُجد، " النظام القانوني لفروع الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر "، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2006.
- بن عنتر ليلى، " مدى تحفيز استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في القانون الجزائري "، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2006.
- مُجد قويدري، " تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع إشارة إلى حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008 "، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 04، أكتوبر-ديسمبر 2007.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2015.
- تومي عبد الرحمان، " واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر 2006.
- ناجي بن حسين، " تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر "، مجلة الجندول، العدد 24، جامعة منتوري قسنطينة، سبتمبر 2005.